

الآلية القانونية الدولية لحماية البيئة ودورها في تحقيق التنمية المستدامة

م.د. رياض احمد خلف

قسم القانون، كلية القانون والعلوم السياسية، جامعة كركوك، العراق

Email: riyadh2004_64@yahoo.com

قبول البحث: 09/05/2023

مراجعة البحث: 06/05/2023

استلام البحث: 19/02/2023

ملخص الدراسة :

هدفت السياسات الدولية والوطنية في مجال الحفاظ على البيئة وتنظيم الأنشطة والسلوكيات البشرية وتعزيز إجراءات المحافظة عليها لحماية الوسط الطبيعي الذي يعيش فيه الإنسان، وبيان الأنشطة التي تؤدي إلى إحداث اختلال في التوازن الإيكولوجي، ولا يكون ذلك إلا من خلال بيان مفهوم البيئة كمدخل أساسي لفهمها، وبذلك فإن البيئة لها أكثر من مفهوم من حيث اللغة أو من حيث الاصطلاح وحتى من حيث المفهوم القانوني، وذلك من خلال تقسيم هذا البحث إلى مبحثين في الأول سيتم التطرق إلى مفهوم البيئة والتنمية المستدامة ومجالاتها، أما المبحث الثاني فنخصصه لدراسة الحماية القانونية الدولية والوطنية للبيئة وسبل تحقيق التنمية المستدامة.

الكلمات المفتاحية: بيئة، التنمية المستدامة، القانون الدولي، الاتفاقيات الدولية

The International Legal Mechanism for Environmental Protection and Its Role in Achieving Sustainable Development

Email: riyadh2004_64@yahoo.com

Abstract

International and national policies aimed at preserving the environment and regulating human activities and behaviors based on it, and procedures for preserving the environment and the natural environment in which humans live, and clarifying the activities that lead to ecological imbalance, and this can only be done by clarifying the concept of the environment as a basic entry point for understanding it. Thus, the environment has more than one concept, whether in language, in terms of terminology, or in terms of the concept of law, by dividing this topic into two sections. the environment

Keywords: environment, sustainable development, international law, international agreements

مقدمة

يحتاج العالم اليوم بوضوح إلى تغيير في نموذج التنمية الحالي، الذي كان موضع اهتمام كبير في الماضي، فقد تفاقمت مشاكل العالم البيئية، وخاصة مشاكل التغيرات المناخية والتصحر ونقص المياه العذبة وتقلص مساحات الغابات وتلوث الماء والهواء والفيضانات المدمرة. ويعود ذلك إلى تعدي النموذج الحالي على حقوق الأجيال القادمة، حيث تم استنفاد الموارد غير المتجددة وتركيز الضغط على البيئة.

وبسبب هذه المشاكل البيئية، دعا العديد من المنقدين إلى تطوير نموذج تنموي جديد يركز على الاستدامة وحماية البيئة، مع الحفاظ على الأهداف التنموية. ويتطلب ذلك تحقيق توازن بين التطور الاقتصادي والحفاظ على البيئة، وتنظيم الاستخدام السليم للموارد الطبيعية والتأكد من أنها لا تستنفد، ومن أجل تحقيق هذا الهدف، يجب على الدول أن تتعاون على المستوى الدولي والإقليمي لتطوير خطط تنموية مستدامة وتنفيذها بشكل فعال. ويجب أن يكون لدى الحكومات قدرة على تشجيع المشاركة المجتمعية والشراكات العامة والخاصة لتحقيق الاستدامة وحماية البيئة، وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن يكون هناك تركيز على تحسين الوعي البيئي وتشجيع الابتكار والتكنولوجيا النظيفة. ويجب أن تتكامل جهود الحكومات والشركات والأفراد للعمل معاً لحماية البيئة وضمان الاستدامة على المدى الطويل⁽¹⁾.

هدف البحث

يهدف البحث الى الوقوف على مفهوم التنمية ودلالاته المختلفة والتطور التاريخي للمفهوم فضلا عن العلاقة بين التنمية وتحقيق التنمية المستدامة وأثرها في البيئة، ومن ثم إبراز دور القانوني في حمايتها، وتحقيق التنمية المستدامة من خلال تحليل اهم القوانين والاتفاقيات الدولية والإقليمية والوطنية الداعية إلى تحقيق ذلك وتعزيزها.

مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في التساؤلات الآتية:

- 1- ما مفهوم البيئة؟ وما هي التنمية المستدامة؟ وما هي أسباب الإهتمام الدولي لحماية البيئة.
- 2- هل التشريعات القانونية الوطنية والاتفاقيات الدولية والإقليمية كافية للمحافظة على البيئة وتحقيق التنمية المستدامة التي تسعى اليها الشعوب.

أهمية البحث

تتمحور أهمية البحث في فهم مفهوم التنمية ودورها في تحقيق التنمية المستدامة، بالإضافة إلى الأطر القانونية والآليات التي تضمن الحفاظ على البيئة كخيار مهم لتحقيق رفاهية المجتمعات والشعوب فقد أصبحت الحفاظ على البيئة ضرورة واقعية وملحة لا بديل لها، وتعد مرافقاً أساسية للتنمية في مختلف مراحلها، وتهدف التشريعات والاتفاقيات في هذا الصدد إلى الحفاظ على ديمومة الحياة على كوكب الأرض، وتأكيد السيادة على الثروات والموارد الطبيعية، وضمان حقوق الأجيال القادمة.

(1) عباس فاضل السعدي، 'خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي'، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(241)، 1999، ص69.

المبحث الأول

مفهوم البيئة والتنمية المستدامة

إن مفهوم البيئة والتنمية المستدامة ليس بالأمر اليسير، لاسيما وأنها تعد من المصطلحات والمفاهيم الحديثة والشائكة، والتي لا يمكن لها حماية البيئة ما لم تكن تلك الأخيرة محددة ومضبوبة المفهوم، لذا سنحاول توضيح هذه المفاهيم من خلال تقسيم هذا المبحث إلى مطلبين في المطلب الأول سنتطرق إلى مفهوم البيئة ونخصص المطلب الثاني لدراسة مفهوم التنمية المستدامة.

المطلب الأول

مفهوم البيئة

سنتعرف في هذا المطلب مفهوم البيئة وأنواعها وذلك على فرعين اذ سنخصص الأول لدراسة تعريف البيئة لغة واصطلاحاً، فيما خصصنا الفرع الثاني للتعرف على أنواع البيئة، وكما يأتي:

الفرع الأول

تعريف البيئة لغةً واصطلاحاً

تُعرف البيئة لغة بأنها حالة الاستقرار والنزول، فيقول تبوأ مكاناً أو منزلة، بمعنى حل ونزل وأقام، والفعل (بَاءً) فنقول بواؤه منزلاً: أي أنزله، وبَاءً بالمكان: أي حلّه، وأقام فيه، و(المبَاءة) تعني المنزل كبيت النحل بالجبل، أو متبواً الولد من الرحم⁽¹⁾. اما في الاصطلاح فقد سبق الإسلام في تشريعاته المواثيق الحديثة المنظمة للنظام البيئي، وحمايته من التلوث والفساد، وقد التزم المنهج الإسلامي في هذا الميدان بمبدأين أساسيين يحددان مسؤولية الإنسان اتجاه البيئة التي يعيش فيها، وهو درء المفسد حتى لا تقع بالبلاد والعباد وتسبب الأذى للفرد والمجتمع والبيئة، وبذل كل الجهود التي من شأنها تحقيق الخير للبيئة، ومن أهم ما يميز المنهج الإسلامي في مجال حماية البيئة هو الأمر بالتوسط والاعتدال، والنهي عن الإسراف والتبذير نظراً لمحدودية الموارد، وفقدان هذا المبدأ يعد من أهم عوامل الخلل والاضطراب في منظومة التوازن البيئي المحكم، الذي لطالما أكد الإسلام على مراعاته بين مكونات الطبيعة، لأن هذا التوازن يضمن المحافظة على الحياة واستمرارها، والإخلال به يقود إلى تدهور نوعية الحياة⁽²⁾.

البيئة مصطلح شائع الاستخدام في شتى مجالات الأنشطة والعلوم، وهو يكتسب مفاهيم متعددة بتعدد مجالات استخدامه، فمن حيث المكان يعد رحم الأم بيئة الإنسان الأولى، والبيت بيئة لأهله، والمدرسة بيئة لتلاميذها، والحي بيئة لقاطنيه، والوطن بيئة لمواطنيه والمقيمين فيه، والكرة الأرضية بيئة لمكوناتها من الأنس والحيوان والنبات والجماد، والكون كله بيئة لعوالم لا حصر لها، يعود مصطلح البيئة في أصله إلى الكلمة الفرنسية (Environ) وتعني المحيط وهي مجموعة العوامل الحيوية المحيطة؛ كالبشر، والنباتات، والحيوانات، وجميع الكائنات الدقيقة من فطريات وبكتيريا وفيروسات وغيرها، بالإضافة إلى العوامل غير الحيوية كالماء والهواء والتربة والضوء وغيرها، إن أول من استخدم المعنى الاصطلاحي للبيئة هو العالم الألماني إرنست هايكل في سنة 1866، إذ توصل إلى ذلك

(1) معجم القاموس المحيط للفيروز ابادي، القاهرة، مؤسسة الرسالة، 1987، ص 43. نقل عن د. عارف صالح مخلف، الإدارة البيئية (الحماية الإدارية للبيئة) عمان، الأردن، دار البازوري للنشر والتوزيع، 2007، ص 30.

(2) د. عبد الناصر زياد هياجنة، القانون البيئي (النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية) الأردن، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 2012، ص 255.

المعنى باستخدام مصطلح « Ecology » وهو عبارة عن دمج كلمتين يونانيتين ، الأولى Oikos والتي تعني المسكن والثانية Logos ومعناها العلم ، وعرفه بأنه العلم الذي يدرس علاقة الكائنات الحية بالوسط الذي تعيش فيه⁽¹⁾.

كما تعرّف البيئة بأنها مجموع العناصر الاجتماعية التي تؤثر مباشرة أو غير مباشرة، على الكائنات الحية ونشاطات الإنسان. وبالتالي، فإن حماية البيئة لا تقتصر على حماية الموارد الطبيعية والآثار فقط، وإنما تشمل حماية كل ما يرتبط بإطار الحياة وظروفها. وتنقسم البيئة إلى نوعين يكملان بعضهما البعض. فالنوع الأول هو البيئة الحيوية، والتي تشمل حياة الإنسان من حيث التكاثر والوراثة وعلاقته بالمخلوقات الحية الحيوانية والنباتية التي تعيش معه في نفس البيئة، أما النوع الثاني، فهو البيئة الطبيعية، والتي تشمل موارد المياه والفضلات والتخلص منها، والحشرات وتربة الأرض والمسكن والجو ونقاوته أو تلوثه والطقس وغير ذلك من الخصائص الطبيعية للوسط. وبالتالي، فإن الحفاظ على البيئة يتطلب حماية كافة جوانبها، سواء كانت حيوية أو طبيعية⁽¹⁾. مما تقدم يمكننا الخروج بتعريف شامل للبيئة مفاده أنها (ذلك المحيط الذي نعيش فيه وتشمل الكائنات الحية بما فيها الإنسان وكل العناصر الضرورية والكافية لقيام الحياة من ماء هواء تربة وكل ما قام الإنسان ببنائه وصناعته بما يؤدي لتسخير كل العناصر الأخرى لمصلحته).

الفرع الثاني

انواع البيئة والنظم البيئية

من خلال الرؤية العامة والشاملة للبيئة يمكن أن نميز بين نوعين من البيئة هما⁽²⁾:

1. البيئة الطبيعية: وهي تلك البيئة التي لا دخل للإنسان في وجودها واستحداثها، وتتكون من أربعة نظم ترتبط ببعضها البعض ارتباطاً وثيقاً وهي الغلاف الجوي ، الغلاف المائي ، اليابسة ، والمحيط الحيوي ، وهذه المجموعة من العناصر الطبيعية في حالة تغيير مستمر والسمة المتميزة للبيئة الطبيعية والتفاعلات المختلفة بين أنظمتها المتعددة ، هو أن الإنسان لا يمكن أن يتحكم فيها ، بل هي تسير وفق نوااميس ثابتة من صنع الخالق سبحانه وتعالى ، وآثار تدخل الإنسان غالباً ما يكون ضئيلاً وله آثار ذات مجال محلي.
2. البيئة البشرية أو المستحدثة: يشير مصطلح البيئة البشرية أو المستحدثة إلى الجزء من البيئة الذي يتألف من الأفراد والجماعات، بما يشمل تفاعلاتهم وأنماط النظم الاجتماعية التي يعيشون فيها، وجميع مظاهر المجتمع الأخرى. وتشمل هذه البيئة النظم والعلاقات التي تحدد أنماط حياة البشر، سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو قانونية، بالإضافة إلى القيم الروحية والخلقية والتربوية وأنماط السلوك الإنساني وتطورها. وبما أن الإنسان يعيش في بيئة من صنعه، فإن الحفاظ على البيئة البشرية يتطلب الحفاظ على التوازن والاستدامة في التفاعلات الاجتماعية والنظم الاجتماعية، وضمان تطويرها بما يضمن الرفاهية والازدهار للأفراد والمجتمعات⁽¹⁾. وتنقسم النظم البيئية من حيث طبيعة العلاقات بين عناصر مكوناتها إلى نظم بيئية طبيعية، وهي مصفوفة العلاقات بين عناصر البيئة الطبيعية الحية وغير الحية

(1) د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986 ، ص27.

(2) د. خالد العراقي ، البيئة .. تلوثها وحمايتها ، ط1 ، دار النهضة العربية ، 2011 ، ص33.

(3) المصدر نفسه، ص36.

(4) احمد سامر الدعوسي، التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010، ص12

من غير الإنسان، ونظم بيئية بشرية، وهي مصفوفة العلاقات بين الإنسان ومنجزاته وبين بيئته الطبيعية، ويتكون أي نظام بيئي من أربع مجموعات من العناصر المتباينة الخصائص والوظائف⁽²⁾:

- 1- مجموعة العناصر الحية المنتجة: وتتمثل في الكائنات النباتية الحية ويطلق عليها (مجموعة المنتجات) .
- 2- مجموعة العناصر غير الحية: وتشمل كل عناصر البيئة الطبيعية غير الحية مثل الماء والهواء وحرارة الشمس وضوئها والتربة والصخور بما تضمه من معادن ومصادر وقود وغيرها ويطلق عليها (المجموعة الأساس) .
- 3- مجموعة العناصر الحية المستهلكة: وتتضمن الكائنات الحيوانية التي تعتمد في غذائها على غيرها وهي (مجموعة المستهلكات) .
- 4- مجموعة العناصر الحية المجهرية: وتتضمن كل من الفطريات والبكتريا التي تقوم بمهمة تحليل المواد العضوية وهي (مجموعة المحلات) .

المطلب الثاني

مفهوم التنمية المستدامة

يتمثل جوهر مؤشرات التنمية في قدرة المجتمع على تفعيل القدرات الذاتية لمواطنيه وتوظيفها بما يخدم التطلعات التنموية للمجتمع. وبالتالي، فإن مقياس التنمية ليس فقط امتلاك الموارد الطبيعية أو استيراد أحدث التقنيات، وإنما المقياس الحقيقي هو تنمية القدرات البشرية والعناية بالمكونات الخلفية لمشروعات التنمية، مثل الثقافة والمستوى الحضاري والتعليمي والصحي. ولا شك أن هذه المكونات وغيرها تعد من المقاييس التي تحدد درجة تطور الدولة وتصنيفها في مجال التنمية. ويجب أن تكون التنمية مستدامة، وتحقق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، وتهدف إلى تحسين جودة الحياة للجميع في المجتمع⁽¹⁾.

عقب اهتمام العالم بالتنمية بأشكالها وتطبيقاتها المتنوعة، أدرك المجتمع الدولي أنه بحاجة إلى تصحيح مساره، بسبب تفاقم المشاكل والأزمات البيئية، مثل التغيرات المناخية والتصحر ونقص الموارد المائية وتراجع المساحات الغابية، بالإضافة إلى تلوث الماء والهواء والفيضانات الناتجة عن ارتفاع منسوب المياه البحرية والنهرية، وقد أدى تلك الضغوط التي مارسها الإنسان على البيئة، إلى ظهور مشاكل بيئية متنوعة وخطيرة تتفاوت في حجمها وخطورتها. ومن هنا، دعا عدد من النقاد لنموذج تنموي بديل مستدام يعمل على تحقيق التنمية بشكل متوازن مع حماية البيئة واستدامتها، وذلك لحماية حقوق الأجيال القادمة. وبالتالي، فإن النموذج التنموي الجديد يهدف إلى تحقيق الانسجام بين تحقيق الأهداف التنموية من جهة، وحماية البيئة والحفاظ عليها من جهة أخرى⁽¹⁾.

منذ منتصف الثمانينات من القرن الماضي، أدرك المجتمع الدولي الحاجة الملحة للتنمية المستدامة، حيث توحدت الجهود السياسية والعلمية للحد من المشكلات البيئية التي ظهرت بوضوح في عقد التسعينيات. وقد ظهرت مفاهيم وتسميات مختلفة قبل نضج مفهوم التنمية المستدامة، الذي كان في بدايته عبارة عن صرخات للحفاظ على البيئة

(2) المصدر نفسه، ص47.

(1) صالح بن علي الهذول، "النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (109)، الكويت، 2003، ص 56.

(1) عبدالله بن جمعان الغامدي التنمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد الطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2007، ص2.

وضمان حقوق الأجيال القادمة، كما ظهرت مفاهيم مثل التنمية بدون تدمير والتي تبنتها منظمة البيئة في الأمم المتحدة (UNEP)، وكذلك مفهوم التنمية الإيكولوجية. وتبع ذلك عقد المؤتمرات والندوات العالمية. ومن بين التقارير الهامة التي وضحت منهجية التنمية المستدامة، تقرير التنمية الإنسانية العالمي الذي صدر عام 1995⁽¹⁾.

لا يخفى على أحد أن الاهتمام بالتنمية المستدامة جاء بشكل طبيعي كنتيجة لتنامي المشكلات والتحديات التي يواجهها الإنسان في علاقته بالبيئة. وليس من السّر أن هذه المشكلات البيئية لها تكلفة، وكلما تفاقمت هذه المشكلات، زادت تكلفتها وتأثيرها السلبي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للدول المتضررة. وغالبًا ما تكون تلك الدول هي الدول النامية التي ليست لديها القدرات والإمكانيات الكافية لمواجهة تلك المشكلات⁽²⁾. تتعامل بعض الأطراف مع التنمية المستدامة من منطلق أخلاقي وحرصها على حقوق الأجيال القادمة، في حين يرون آخرون أن التنمية المستدامة تمثل ردة فعل طبيعية للنظام الصناعي الرأسمالي الذي يسعى لتحقيق الربح دون النظر إلى الآثار البيئية المترتبة عليه. ولذلك، تسعى التنمية المستدامة إلى إصلاح أخطاء الأنظمة الرأسمالية التي لم تكن لها علاقة طيبة مع البيئة ومكوناتها، وتهدف التنمية المستدامة إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، والعمل على تحسين جودة الحياة في الوقت الحاضر والمستقبل، مع الحفاظ على موارد الطبيعة وتحسين حالة البيئة. ويتطلب ذلك تعاونًا دوليًا وجهودًا مشتركة لتحقيق التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم.⁽³⁾

تختلف تعريفات التنمية المستدامة بين الدول، ففي حين تعتبر الدول الأكثر تقدماً ترى ان التنمية المستدامة تعتمد إجراءات لتخفيض استهلاك الطاقة والموارد الطبيعية، وتقليل تجربتها للاختبارات النووية والأدخنة الصادرة عن مصانعها، تعتبر الدول النامية التنمية المستدامة استخدام الموارد المتاحة لرفع مستوى رفاهية السكان وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في نفس الوقت. ويتطلب التقدم في التنمية المستدامة أن توازن بين احتياجات الاقتصاد والمجتمع والبيئة، بحيث يكون هناك تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة تحافظ على البيئة وتحقق العدالة الاجتماعية⁽¹⁾. ومن المهم التأكيد على أن التنمية المستدامة ليست مجرد تخفيض للاستهلاك، بل هي أسلوب حياة مستدام يهدف إلى تحقيق التوازن بين الاحتياجات البشرية وحماية البيئة. ويجب على الدول المتقدمة والدول النامية على حد سواء، أن تتعاون وتتفاهم لتحقيق التنمية المستدامة، وذلك من خلال تحسين التكنولوجيا وتوسيع نطاق التعاون الدولي، لتحقيق الاستدامة والحفاظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية⁽²⁾. يقوم القانونيون بتحليل التنمية المستدامة على أنها طريقة لتحقيق تخفيض نسب الجرائم وتعزيز البناء القانوني السليم في المجتمع، وتحسين العلاقات الدولية، وحل مشكلات المناطق الحدودية والموارد المائية المشتركة. ولكن ينبغي الإشارة إلى أن التنمية المستدامة تتجاوز مجرد الجوانب القانونية، إذ تتضمن أيضًا الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية⁽³⁾. ومن المهم أن يدرك القانونيون والمجتمع بأسره أن التنمية المستدامة يتعين أن تكون شاملة ومتكاملة، وتشمل جميع الجوانب المختلفة والمتراصة للتنمية. ويجب عليهم العمل على تحقيق توازن بين احتياجات الإنسان والحفاظ على

(1) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 1995 (UNDP).

(2) صالح بن علي الهذول، "النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي"، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (109)، الكويت، 2003، ص 56.

(3) الأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية لعام 2004، ص 14.

(1) Michel prier, droit de l'environnement, 4ème édition, 2001, Dalloz, édition.2001 p: 02.

(2) مبارك إبراهيم، ترشيد الطاقة وحماية البيئة لتحقيق التنمية المستدامة دراسة مستقبلية 2030م، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر. باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013، ص 74.

(3) طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية المقارنة، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، 2014م، ص 124.

البيئة، وذلك من خلال تبني سياسات وبرامج تعزز النمو الاقتصادي المستدام وتحسن الحياة الاجتماعية، وتحمي البيئة وتحافظ على الموارد الطبيعية للأجيال الحالية والمستقبلية⁽¹⁾.

المبحث الثاني

الحماية القانونية الدولية والوطنية للبيئة وسبل تحقيق التنمية المستدامة

أصبحت حماية القيم البيئية وتحقيق التنمية المستدامة من الأولويات العالمية، حيث اتجهت معظم الدول والحكومات والهيئات والمنظمات الدولية إلى تأكيد هذه القيمة وحمايتها بالوسائل القانونية، سواء في دساتير الدول أو التشريعات الوطنية. وفي هذا السياق، سنتطرق في هذا المبحث إلى الآليات التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة، من خلال مطلبين رئيسيين. سيتم في المطلب الأول الاطلاع على التشريعات الوطنية المتعلقة بهذا الموضوع، وسيتم في المطلب الثاني دراسة الاتفاقيات الدولية التي تهدف إلى حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. ويتطلب ذلك العمل على المستويين الوطني والدولي، والتعاون بين الدول والمؤسسات الدولية لتحقيق هذه الأهداف المشتركة وكما يأتي في المطلبين ادناه.

المطلب الأول

التشريعات الوطنية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

أصبح حماية البيئة أمراً مهماً على المستويين الدولي والوطني، حيث أصبحت قيمة اجتماعية جديدة تستحق الحفاظ عليها وحمايتها من أي فعل يمكن أن يسبب الأذى لها. وباتت البيئة اليوم قيمة كبيرة ضمن قيم المجتمع. ولكن، تختلف الأنظمة التشريعية في تطبيقها لهذا المفهوم وعناصره. وبعض الأنظمة تتبنى المفهوم الموسع للبيئة، حيث تعتبر جميع المكونات الطبيعية والبيئية والاجتماعية والاقتصادية المرتبطة بها جزءاً منها، فقد عرفها المشرع العراقي في المادة/2-أولاً من قانون حماية، وتحسين البيئة الملغي رقم (76) لسنة 1986 البيئة بأنها : المحيط بجميع عناصره الذي تعيش فيه الكائنات الحية⁽¹⁾.

ومع إن هذا النص قد جاء واضحاً في ان المشرع العراقي قد تبني المفهوم الواسع للبيئة في النص في شموله جميع عناصر المحيط الذي تعيش فيه الكائنات الحية. اما في التشريع اللبناني فقد عرفها المشرع في مادته الثانية بانها (لغايات هذا القانون، يقصد بالعبارات: أ- بيئة: المحيط الطبيعي أي الفيزيائي والكيميائي والبيولوجي والاجتماعي الذي تعيش فيه الكائنات الحية كافة ونظم التفاعل داخل المحيط وبتداخل الكائنات وبين المحيط والكائنات...) ⁽²⁾. كما تبني المشرع الفرنسي مفهوماً واسعاً لمصطلح البيئة في القانون الصادر في 10 جويلية 1976 بشأن حماية الطبيعة، وحسبه البيئة مصطلح يعبر عن ثلاثة عناصر (الطبيعة، الموارد الطبيعية، الأماكن والمواقع الطبيعية السياحية) ⁽³⁾. وسلك القسم الآخر من التشريعات مسلكاً ضيقاً في تحديد مفهوم البيئة، إذ حصرت من العناصر الطبيعية، ومنها قانون حماية البيئة السوري الصادر في سنة 1999، وقانون حماية البيئة الليبي

(1) نور الدين حمشة، الحماية الجنائية للبيئة دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر. باتنة، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2006م، ص 20.

(2) قانون حماية البيئة العراقي رقم 76 لسنة 1986 الملغي.

(3) قانون حماية البيئة اللبناني رقم 444 لسنة 2002 النافذ.

(3) القانون الفرنسي الجديد الصادر في سنة 1976 بشأن حماية الطبيعة.

لسنة 1982 ، الذي نص في المادة الأولى منه على أن البيئة هي المحيط الذي يعيش فيه الإنسان وجميع الكائنات الحية وتشمل الهواء والماء والتربة⁽¹⁾.

التنمية المستدامة هي مفهوم جديد يتجاوز النهج الاقتصادي التقليدي، حيث لا يقتصر هدفها على زيادة معدل الإنتاج فقط. بل ينظر إلى النتائج الاقتصادية والاجتماعية المتحققة، وكذلك تأثيراتها على البيئة، وتهدف إلى تحقيق التوازن بين الأجيال الحالية والمستقبلية، مع المراعاة للعدالة والمساواة. وتدعو التنمية المستدامة إلى ترشيد استغلال الموارد وتحقيق التوازن بين الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. تتطلب التنمية المستدامة تحقيق التوازن بين احتياجات الأجيال الحالية والمستقبلية، وتهدف إلى الاستفادة الأمثل من الموارد والأنشطة البشرية. وتعد هذه الفكرة بمثابة حق دولي يهدف إلى حماية مصلحة الأجيال الحالية والمستقبلية وتحقيق التوازن بين الدول المتقدمة والنامية. ومع ذلك، تواجه حماية البيئة تحديات كبيرة على المستويات القانونية والتنفيذية والسياسية. وينبغي على المجتمع الدولي إيجاد الآليات اللازمة لتنفيذ قواعد الحماية، وضمان التزام الدول بالتعاون الدولي لتحقيق التنمية المستدامة.

في النهاية، يمكن القول إن حماية البيئة تعد أساسية لتحقيق التنمية المستدامة، وينبغي الاعتراف بحق كل شخص في البيئة الصحية المتوازنة وحقه في الصحة والتعليم والأمن والحرية والمشاركة. وتتطلب التنمية المستدامة الاتفاق على مبادئ وقواعد قانونية محددة، بما يتضمن إدراج الحق في التنمية المستدامة ضمن أحكام الدستور المتعلقة بالحقوق والحريات العامة، وذلك باعتبارها من حقوق الجيل الثالث التي تضمنتها المواثيق الدولية لحقوق الإنسان. ويجب أن تكون التنمية المستدامة جزءاً من القانون وليس مجرد هدف يسعى الدول لتحقيقه⁽¹⁾. كما ينبغي تفعيل التشريعات والنصوص القانونية التي تدعم تحقيق التنمية المستدامة، مع الأخذ بما جاء في الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية والإقليمية. ويتطلب الالتزام بتلك التشريعات والنصوص المسؤولية الدولية، بما في ذلك توقيع الجزاءات والعقوبات في حالة عدم الالتزام بها⁽²⁾.

المطلب الثاني

الاتفاقيات الدولية لحماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة

تعود بدايات حماية البيئة في إطار التنمية المستدامة في الأمم المتحدة إلى عام 1972، حيث عُقد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة البشرية في ستوكهولم، السويد. وكان هذا المؤتمر هو أول مؤتمر من نوعه للأمم المتحدة الذي يهتم بقضايا البيئة. وقد اعتمد المؤتمر إعلان وخطة عمل ستوكهولم الذي حدد مبادئ الحفاظ على البيئة البشرية وتعزيزها، بالإضافة إلى توصيات للعمل البيئي الدولي.

وقد أنشأ المؤتمر برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، وهو أول برنامج للأمم المتحدة يعمل على القضايا البيئية. ومنذ ذلك الحين، تطورت الجهود الدولية للحفاظ على البيئة وتعزيز التنمية المستدامة، وتم تبني العديد من الاتفاقيات والبروتوكولات الدولية لمواجهة التحديات البيئية العالمية، مثل اتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم

(1) لقمان بامون: المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة تلويث البيئة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرباح بورقلة، 2012، ص 18.

(1) <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp/>

(2) نبيل إسمايل بو شريحة "التوعية البيئية والتنمية المستدامة"، السجل العلمي للمؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنامة، 2005، ص 54.

المتحدة لمكافحة التصحر واتفاقية الأمم المتحدة لتغير المناخ⁽¹⁾. كما تم عقد مؤتمر عالمي في مدينة إسبو في فنلندا بشأن تقييم الأثر البيئي في سياق عابر للحدود، عام 1991، والذي نتج عنه اتفاقية إسبو، هي اتفاقية تابعة للأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا ودخلت حيز التنفيذ في 1997، وتلزم الاتفاقية الدول والأطراف على تقييم الأثار البيئية في سياق عابر للحدود، اعتباراً من 2014 صدقت 44 دولة على الاتفاقية⁽²⁾.

وبعدها بسنة أي في العام 1992 عقدت قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل والتي سميت بقمة الأرض، حيث سعت الأمم المتحدة إلى مساعدة الحكومات على إعادة التفكير في التنمية الاقتصادية، إذ كانت هذه القمة والتي استمرت لمدة أسبوعين ذروة عملية بدأت في ديسمبر 1989، للتخطيط والتعليم والمفاوضات بين جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، مما أدى إلى اعتماد جدول أعمال القرن الحادي والعشرين، وهو توافق عالمي رسمي في الآراء بشأن التنمية المستدامة والتعاون البيئي⁽³⁾. كان الأساس لجدول أعمال القرن 21 هو الإقرار بأن حماية البيئة تتطلب التعاون الدولي عبر الحدود، وكان جدول أعمال القرن 21 معني بأن يعكس إجماعاً دولياً لدعم وتكملة الاستراتيجيات والخطط الوطنية للتنمية المستدامة، ودعا جميع الدول إلى المشاركة في تحسين النظم الإيكولوجية وحمايتها وإدارتها بشكل أفضل وتحمل مسؤولية المستقبل بنهج تشاركي.

ونتيجة عن قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل إعلان تضمن 27 مبدأ بشأن الشراكات الجديدة والمنصفة والتنمية من خلال التعاون بين الدول والقطاعات الاجتماعية والأفراد أنها تعكس مسؤولية البشر عن التنمية المستدامة؛ حق الدول في استخدام مواردها الخاصة لسياساتها البيئية والإنمائية؛ والحاجة إلى تعاون الدولة في القضاء على الفقر وحماية البيئة. كانت الفكرة أن الدول يجب أن تعمل بروح الشراكة العالمية للحفاظ على سلامة النظام الإيكولوجي للأرض وحمايته واستعادته⁽⁴⁾.

وكان من نتائج قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل ان بدأت المفاوضات بشأن اتفاقية مكافحة التصحر، التي فُتحت باب التوقيع عليها في أكتوبر 1994 ودخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 1996، وقد تميز مؤتمر ريو دي جانيرو عن مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى بحجمه ومجموعة المشاكل التي تمت مناقشتها، كما ركزت على السعي لمساعدة الحكومات على التفكير في التنمية الاقتصادية، وإيجاد طرق لإنهاء تدمير الموارد الطبيعية التي لا يمكن تعويضها، وتلوث الكوكب⁽²⁾.

في عام 1997، عُقدت دورة استثنائية للجمعية العامة مكرسة للبيئة، وكانت معنية بدراسة تنفيذ جدول أعمال القرن 21 وهي نتائج قمة ريو دي جانيرو بالبرازيل واقترحت برنامجاً لمواصلة التنفيذ⁽¹⁾. تم عقد اتفاقية آرهُوس في لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية لأوروبا في عام 1998، وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز الوصول إلى المعلومات والمشاركة العامة في صنع القرار وإمكانية اللجوء إلى القضاء في الشؤون البيئية. وتم توقيع الاتفاقية في مدينة آرهُوس بالدنمارك في 25 يونيو 1998، ودخلت حيز التنفيذ في 30 أكتوبر 2001، وقد صدقت 45 دولة والاتحاد

(1) صالح بن علي الهذول، مصدر سابق، ص 66.

(2) المصدر نفسه، ص 23.

(3) معهد الأبحاث التطبيقية نظرة إلى مفهوم التنمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس، 2008، ص 12.

(4) معمر رتيب عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث (خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث)، دار النهضة العربية، القاهرة، مصر، 2007، ص 30.

(2) معمر رتيب عبد الحافظ، مصدر سابق، ص 32.

(1) طارق إبراهيم الدسوقي، عطية، مصدر سابق، ص 126.

الأوروبي على الاتفاقية حتى شهر مايو 2013، وكانت جميع الدول التي صدقت على الاتفاقية من أوروبا وآسيا الوسطى. وبدأ الاتحاد الأوروبي في تطبيق مبادئ اتفاقية آرهوس في تشريعاته، وخاصة في توجيه إطار العمل الخاص بالمياه. وتهدف الاتفاقية إلى تعزيز الوعي البيئي وتشجيع الحوار والمشاركة الفاعلة في صنع القرارات البيئية، كما تساعد على تعزيز الحقوق البيئية والاستجابة الفعالة للمشكلات البيئية⁽²⁾.

عُقد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة في ريو دي جانيرو بالبرازيل عام 2012، والمعروف باسم "ريو+20". خلال هذا المؤتمر، تم الاتفاق على انشاء جمعية الأمم المتحدة للبيئة كهيئة رفيعة المستوى لصنع القرار بشأن البيئة في جميع أنحاء العالم⁽³⁾. حيث تجتمع جمعية البيئة بانتظام لتحديد أولويات السياسات البيئية العالمية وتطوير القانون البيئي الدولي، وهي تعمل على تعزيز التعاون الدولي لمواجهة التحديات البيئية العالمية والتشجيع على التنمية المستدامة في جميع أنحاء العالم. وتعد جمعية الأمم المتحدة للبيئة منصة رئيسية للتحرك العالمي في مجال الحفاظ على البيئة وتعزيز الاستدامة، وتسعى جاهدة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة في مختلف مناحي الحياة⁽¹⁾.

في عام 2013، عُقدت اتفاقية في نيويورك قبل عامين من الموعد النهائي المحدد لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية. وخلال هذه الفعالية، وافقت الدول الأعضاء على عقد قمة رفيعة المستوى في سبتمبر 2015 لاعتماد مجموعة جديدة من الأهداف الإنمائية المستدامة. تهدف هذه الأهداف إلى بناء على الأسس التي حددتها الأهداف الإنمائية للألفية، والتي كان من بينها القضاء على الفقر المدقع وتحسين الصحة والتعليم وتوفير فرص العمل، وتوفير المياه النظيفة والصرف الصحي، والقضاء على التمييز وتحقيق المساواة بين الجنسين، التي كان من أهمها:⁽²⁾

1. القضاء على الفقر المدقع والجوع.
2. تحقيق تعميم التعليم الابتدائي.
3. تعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين المرأة.
4. تقليل وفيات الأطفال.
5. تحسين الصحة العقلية والنفسية.
6. مكافحة الأمراض، بما في ذلك فيروس نقص المناعة البشرية، الملاريا، وغيرها.
7. تحقيق الاستدامة البيئية.
8. إقامة شراكات عالمية من أجل التنمية المستدامة.

⁽²⁾ زينب صالح الأنوح "التنمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (12) العدد الثاني، ديسمبر 2004، ص 22.

⁽³⁾ عبد الإله الوداعي "القانون الدولي ودوره في حماية البيئة"، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنامة، 2005، ص 13.

⁽¹⁾ طارق إبراهيم النسوقي عطية، مصدر سابق، ص 129.

⁽²⁾ حمد عبدالله باكر "دور جامعة قطر في حماية البيئة"، السجل العلمي لندوة "دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة"، المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية، الدوحة، 2001، ص 31.

الخاتمة

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً: الاستنتاجات:

- 1- تقسم النظم البيئية من حيث طبيعة العلاقات بين عناصر مكوناتها إلى نظم بيئية طبيعية، وهي مصفوفة العلاقات بين عناصر البيئة الطبيعية الحية وغير الحية من غير الإنسان، ونظم بيئية بشرية، وهي مصفوفة العلاقات بين الإنسان ومنجزاته وبين بيئته الطبيعية.
- 2- التنمية المستدامة هي نموذج تنموي بديل عن نموذج التنمية السابق الذي كان يهدف الى زيادة رفاهية الإنسان بالدرجة الأولى من وجهة نظر رأسمالية، لكونها تساهم في تشارك المجتمع في الثروات، وحفظ حقوق الأجيال القادمة فيها.
- 3- اتجهت معظم التشريعات الوطنية والدولية الى الاهتمام بموضوع البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة، وذلك بتشريع قوانين، وعقد اتفاقيات تهدف الى حماية البيئة، وتشجيع التنمية المستدامة.
- 4- إن ضعف الوعي البيئي وعدم استشعار الانسان للخطر المحدق في البيئة، وتقصير الدول والمنظمات الدولية تجاه التوعية بهذا الخصوص، يعتبر عائقاً يحول دون تفعيل وتحقيق التنمية المستدامة.

التوصيات:

- 1- إن حماية البيئة، وتحقيق التنمية المستدامة هو حق من حقوق الإنسان وذلك يتطلب تضافر الجهود الدولية ومساعدة الدول الفقيرة، لتحقيق الأمن والسلم الدوليين في ظل الحروب والأزمات المنتشرة في العالم.
- 2- العمل على مراجعة التشريعات الوطنية، والاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية البيئة، وسن قوانين أكثر صرامة لمعاقبة التخريب البيئي سواء على مستوى الأشخاص او الدول.
- 3- ضرورة التزام الدول في نشاطاتها الاقتصادية وتشديد الرقابة على مؤسساتها المالية، وزيادة الاهتمام بالاقتصاد الزراعي الأخضر، وعدم هدر الموارد البيئية.
- 4- يجب على الشركات التي تريد الاستثمار في الجانب الاقتصادي في هذا القرن أن تأخذ الأداء البيئي الجيد والمستدام بعين الاعتبار، لأنه يمثل العامل الأساسي للنجاح في المستقبل لهذه الكيانات الاقتصادية

قائمة المصادر

أولاً: الكتب

1. احمد سامر الدعبوسي، التنمية والسكان، مكتبة المجتمع العربي، عمان، 2010.
2. د. خالد العراقي ، البيئة .. تلوثها وحمايتها ، ط1 ، دار النهضة العربية، القاهرة، 2011.
3. د. عارف صالح مخلف ، الإدارة البيئية (الحماية الإدارية للبيئة) عمان ، الأردن ، دار اليازوري للنشر والتوزيع، 2007.
4. د. عبد العزيز مخيمر عبد الهادي ، دور المنظمات الدولية في حماية البيئة ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1986.
5. د. عبد الناصر زياد هياجنة ، القانون البيئي (النظرية العامة للقانون البيئي مع شرح التشريعات البيئية)، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمان، ط1 ، 2012.

6. طارق إبراهيم الدسوقي عطية، النظام القانوني لحماية البيئة في ضوء التشريعات العربية المقارنة، دار الجامعة الجديد للنشر، الإسكندرية، 2014.
7. عبد الإله الوداعي القانون الدولي ودوره في حماية البيئة، أوراق عمل المؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنامة، 2005.
8. الفيروز ابادي، معجم القاموس المحيط ، مؤسسة الرسالة، القاهرة ، 1987.
9. معمر رتيب عبد الحافظ، القانون الدولي للبيئة وظاهرة التلوث (خطوة للأمام لحماية البيئة الدولية من التلوث)، دار النهضة العربية، القاهرة، 2007.

ثانياً: البحوث

1. حمد عبدالله بابكر دور جامعة قطر في حماية البيئة ، ، السجل العلمي لندوة دور المؤسسات الحكومية وغير الحكومية في حماية البيئة، المجلس الأعلى للبيئة والمحميات الطبيعية، الدوحة، 2001.
 2. زينب صالح الأشوح التتمية المطردة والحفاظ على البيئة من المنظور العالمي والمصري، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، المجلد (12) العدد الثاني، ديسمبر 2004.
 3. صالح بن علي الهذول، النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (109)، الكويت، 2003.
 4. صالح بن علي الهذول، النمو السكاني ومستقبل التنمية الحضرية في أقطار مجلس التعاون الخليجي ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية، العدد (109)، الكويت، 2003.
 5. الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي، النفط والتنمية في الدول العربية ، مجلة النفط والتعاون الإنمائي، المجلد (21)، العدد(73)، 1995.
 6. عباس فاضل السعدي، خصائص المؤشرات الديمغرافية للتنمية البشرية وتباينها المكاني في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، العدد(241)، 1999.
 7. عبدالله بن جمعان الغامدي التتمية المستدامة بين الحق في استغلال الموارد لطبيعية والمسئولية عن حماية البيئة، جامعة الملك سعود، المملكة العربية السعودية، الرياض، 2007.
 8. معهد الأبحاث التطبيقية نظرة إلى مفهوم التتمية المستدامة في الأراضي الفلسطينية المحتلة، معهد الأبحاث التطبيقية، القدس، 2008.
- نبيل إسماعيل بو شريحة التوعية البيئية والتتمية المستدامة، السجل العلمي للمؤتمر العربي الرابع للإدارة البيئية، المنامة، 2005.

ثالثاً: الاطاريح والرسائل:

1. لقمان بامون: المسؤولية الجنائية للشخص المعنوي عن جريمة تلويث البيئة، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة قاصدي مرياح بورقلة، 2012.
2. مباركي إبراهيم، ترشيد الطاقة وحماية البيئة لتحقيق التتمية المستدامة دراسة مستقبلية 2030م، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، 2013.
3. نور الدين حمشة، الحماية الجنائية للبيئة دراسة مقارنة بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي، رسالة ماجستير، جامعة الحاج لخضر، باتنة ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإسلامية، قسم الشريعة، 2006.

رابعاً: التشريعات الوطنية

1. قانون حماية البيئة العراقي رقم 76 لسنة 1986 الملغي.

2. قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 3 لسنة 1997 الملغي.
 3. قانون حماية وتحسين البيئة العراقي رقم 27 لسنة 2009. النافذ.
 4. قانون حماية البيئة اللبناني رقم 444 لسنة 2002 النافذ.
 5. القانون الفرنسي الجديد الصادر في سنة 1976 بشأن حماية الطبيعة.
- خامسا: التقارير الدولية:

1. تقرير التنمية البشرية التابع للأمم المتحدة لعام 1995 (UNDP).
 2. تقرير الأمم المتحدة للتنمية البشرية لعام 2004.
- سادسا: مواقع الانترنت

1- <http://kerbalacss.uokerbala.edu.iq/wp>

سابعا: المصادر الأجنبية

1- Michel prier, droit de l'environnement, 4ème édition, 2001, Dalloz, édition.2001.